المحاضرة الاولى: مدخل إلى علم النحو وأصول النحو

تعريف عِلم أصول النّحو:

أُخذت كلمة (الأصول) من المادّة اللّغويّة (أصل)، وأصلُ الشّيء أسفله، والقصد في أسفل الشّيء هو الأساس الذي يتفرّع منه ومبدؤه الأوّل، وهذا ما ورد في مُعجميّ (لسان العرب) و(القاموس المُحيط)، وكذا ما أورده مُعجم (الوسيط) إذ زيد على ما ذُكر أنّ مُفردة الأصول المُرتبطة بالعُلوم هي مجموعة القواعد التي تُبنى من خلالها الأحكام المُتعلّقة بالعِلم.

أمّا في الاصطلاح: فقد ذكر محمّد الخضريّ في كتابيه (أصول الفقه)، و(علم أصول الفقه) أنّ مفهوم عِلم الأصول يتمثّل في كونه عِلماً يبحث في قواعد معيّنة يتمّ فيه استنباط الأحكام الفرعيّة الخاصّة بذلك العِلم، ومن ثمّة يعرفه ابن الأنباري فيذكر أنّه: العِلم الذي يتناول الأدلّة النّحويّة التي تمّ تحليلها من فروع النّحو وفُصوله (1).

صلة عِلم النّحو بأصول النّحو:

يُمكن توضيح العلاقة بين عِلم النّحو وعِلم أصول النّحو، من خلال معرفة الأمور التي يبحث فيها كلّ واحدٍ منهما، فعِلم النّحو هو العِلم الذي يتناول القواعد والمقاييس التي تمّ استنباطها من الكلام العربيّ الفصيح، كما عرّفه ابن السّرّاج حين قال بأنّه العِلم الذي استخرجه المُتقدِّمون بناءً على دراستهم لكلام العرب، أمّا عِلم أصول النّحو فهو العِلم الذي يبحث في الأدلّة النّحويّة الأساسيّة لاستخراج الأحكام والقواعد الفرعيّة لعلم النّحو، مما يقود إلى فهم العلاقة القائمة بين العلمين، والتي تصنّف على أنّها علاقة مبنيّة على التّكامل، فحتّى يتمّ وضع القواعد والأحكام المتّبعة في علم النحو يلزم اسنادها إلى أدلّة أصوليّة وضعها النُّحاة أثناء دراستهم لفروع النّحو، ومن خلال هذه القواعد الأصوليّة الأساسيّة يتمّ بناء عِلم النّحو العربيّ بفروعه وفصوله، فعلم أصول النحو هو المعيار والميزان القويم الذي يقوم عليه علم النحو(2).

أصول النّحو: نشأته وظهوره

بدأ عِلم أصول النّحو على هيئة غير مُنفصلة عن علوم اللّغة العربيّة الأخرى، فلم يكن هُناك تمييز بينه وبين علوم النّحو، أو البلاغة، أو التّصريف، أو العروض، وغيرها من العلوم، ومع تطوّر عمليات التّأليف لاحقاً بدأتْ العُلوم تُفصّل وتُميّز بشكل مُستقلّ، أمّا بخصوص عِلم أصول النّحو فقد فصّل أبو بكر بن السّرّاج مسائله ومحّص الدّقائق الواردة فيه، وهذا ما جعل لكِتابه (أصول النّحو) دوراً كبيراً في هذا العِلم، بالإضافة إلى إشارته فيه إلى أقسام العِلل النّحويّة، والضّرورة الشِّعريّة، كما أضاف كِتاب (الإيضاح في عِلل النّحو) للزّجاجيّ الكثير لهذا العلم، إذ حوى تفصيلاً للعِلل النّحويّة، كما قَدِم بعدهما أبو الفتح ابن جنّيّ صاحب كِتاب (الخصائص)، والذي يُعتبر أوّل المُشيرين إلى هذا العِلم، والحاثيين على تحريره فبحث فيه وطوّره، وقال في كتابه الخصائص حول هذا: "وذلك أنّا لم نجد أحداً من عُلماء البَلدَين تعرض لعِلم أصول النّحو"، وقصد بالبلدين مدينتيّ البصرة والكوفة، واسترسل مُبدياً رأيهُ في كتاب ابن السّراج قائلاً: "فأمّا كِتاب أبي بكر بن السّرّاج، فلم يُلملِم فيه بما نحن عليه إلّا حرفاً أو حرفيْن في أولّه"، وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني كان قد أورد العديد من الأدلّة النّحويّة في أصول النّحو، مِثل القياس، والسّماع، والإجماع، والتّعليل(3).

تلاحَق العُلماء بعد ابن السرّاج وابن جنّي، فكان منهم الأنباريّ الذي ألّف كِتابيْ (لمع الأدلّة)، و(الإغراب في جدل الإعراب)، ثمّ تلاه بعد عدّة قرون الإمام السّيوطيّ الذي ألّف كِتاب (الاقتراح)، والذي يُعدّ كتاباً جامعاً لأصول النّحو، إذ لم يقتصر الكِتاب على المادّة العِلميّة الخاصّة بأصول النّحو فقط إنّما أضاف إليه العديد من المباحث الدّقيقة التي قام بتحليلها ودراستها، وتجب الإشارة إلى أنّ أصول النّحو بدأت بالظّهور بالتّزامُن مع ظهور النّحو، ويقول فاضل السّمرائيّ بهذا الخصوص أنّ عِلم أصول النّحو قديم حاله حال عِلم النّحو، ويُعلِّل علاقة وجودهما معاً بأنّ القبول، والتّرجيح، والرّفض والقياس للقواعد الخاصّة بالنّحو، كان لا بُدّ لها من أصول مكتوبة، أو أن تكون معلومة لدى عُلماء النّحو، كما ذكر

أنّ كِتاب سيبويه المُسمّى (الكتاب)، مليء بالأصول النّحويّة، ويُذكر أنّ الكاتبة خديجة الحديثيّ أشادتْ بالكتاب فقالت أنّه "من أوائل كُتب النّحو تأليفاً، قد بُنيتْ قواعده على هذه الأصول المنهجيّة.

المحاضرة الثانية: أصول النحو نشأته ومرجعياته

علاقة عِلم أصول النّحو بعِلم أصول الفقه يُمكن توضيح العلاقة بين عِلميّ أصول

الفقه، وأصول النّحو من خلال الرّجوع إلى تعريف كلّ واحدٍ منهما، فعِلم أصول الفقه هو العِلم الذي يبحث في القواعد التي يتمّ من خلالها استخراج الأحكام الشّرعيّة الفرعيّة من الأدلّة، وهذا ما يجعل الأصوليّ يبحث في الأدلّة الكُليّة، أمّا الفقيه فهو الباحث في الأدلّة التّفصيليّة، أمّا أصول النّحو -كما ذُكِر سابقاً- تُعنى بأدلّة النّحو الكُليّة التي جاءت منها فروعه، وبالنّظر إلى التّعريفيْن يُمكن الاستنتاج أنّ المبدأ واحد لكليهما، فكلمة الأصول إذ اتّصلت بعلم ما عَنت البحث في الأدلّة العامّة للعِلم التي يتمّ من خلالها التّوصل إلى العِلم الأصليّ وفروعه، ثمّ يأتي العِلم ليُفصّل في أدلّته الجزئيّة، وهذا هو موضع التّشابه بينهما، أمّا موضع الاختلاف فيكمُن في طبيعة المواضيع التي يتناولها كلّ عِلم، وتجب الإشارة إلى وجود رابطة اللغة العربية رغم اختلاف المواضيع، فالعالِم بأصول الفقه وجب أن يكون مُلمّاً في قواعد اللّغة العربيّة، وقد أكّد الإمام (ابن حزم) ذلك بقوله: "لا بُدّ للفقيه أن يكون نحويّاً لغويّاً، وإلّا فهو ناقص"، فعلى الفقيه أن يكون ملمّاً بما يعينه على فهم خطابات النّاس، ومعرفة عاداتهم وما تعارفوا عليه من الكلام ليستطيع التمييز بين ظاهر الكلام وباطنه، والابتعاد بذلك عن مواطن الزّلل .

ويذكر الدّارسون في هذا السياق أنّ الأصوليّين من أهل الفقه تفوّقوا على عُلماء النّحو واللّغة في دراستهم لأصول النّحو في بعض الأحيان، حيث توسّعوا في دراستهم لكلام العرب وتحليلهم للمعاني الدّقيقة للألفاظ، فكُتب اللّغة جاءت تضبط المُفردات مع معانيها الظّاهرة فقط، أمّا أهل أصول الفقه فقد كانوا بحاجة إلى دراسة ما هو أبعد من الظّاهر اللّغويّ لفهم النص بكل تفاصيله، ومن الشّواهد على هذا دلالة الوزن الصّرفيّ (أفعل) على حُكم "الوُجوب"، ودلالة (لا تفعل) على حُكم "التّحريم" على سبيل المثال لا الحصر، كما يجب التّنويه أنّ الأصوليّين من أهل النّحو وضعوا العديد من القواعد الأصوليّة التي وضعها أهل أصول الفقه مِثل السّماع، والقياس، والاجتهاد، والحال، والاستصحاب، وغيرها، وبالنّظر إلى العِلمين يُلاحظ تأثُّر كلّ واحدٍ منهما بالآخر، فمن الأمثلة الواضحة على هذه العلاقة التّبادليّة أنّ التّقسيمات والتّعريفات والمُصطلحات

الواردة في أصول النّحو تُظهر تأثراً كبيراً في عِلم أصول الفقه، والأمرُ ذاته في الدّراسات النّحويّة واللّغويّة المُختلفة التي أخذتْ منها الدراسات الفقهيّة، وتحسُن الإشارة إلى أنّ عناية الأصوليّين من أهل الفقه بالنّصوص، من خلال الجمع والبحث والتّحليل الذي جاء لاهتمامهم في سلامتها جعل عُلماء النّحو يتتبّعون هذا المنهج...